

كوٌّماري عباد
داد كاير بالآي ئيتبيهادى
التارىخ / ٣١ / ٢٠٠٨



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد / ٣٩ / ت / ٢٠٠٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٧/٧/٣١ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبد العزiz صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :-

الطلب

طلب مجلس النواب العراقي - مكتب النائب الأول للرئيس بكتابه المرقم (١٥٢/٣/١) في ٢٠٠٨/٧/٣٠ بيان الرأي بالمراد من عبارة (الموازنة العامة) الوارد ذكرها في المادة (٥٧) من الدستور وهل تشمل (الموازنة التكميلية) وبالتالي عدم جواز إنهاء الفصل التشريعي الذي تعرض فيه الموازنة التكميلية إلا بعد الموافقة عليها من عدمه .
وضع الطلب المشار إليه موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٣١ وتوصلت المحكمة إلى الرأي الآتي :

الرأي

حيث إن المادة (٥٧) من دستور جمهورية العراق اشترطت لإنفاذ فصل الانعقاد التشريعي الذي تعرض فيه (الموازنة العامة) الموافقة على هذه الموازنة من قبل مجلس النواب ولا ينتهي الفصل إلا بعد الموافقة عليها .

وحيث إن (الموازنة التكميلية) هي جزء متمم للموازنة العامة وتؤدي ذات الأغراض التي تؤديها (الموازنة العامة) وهي تسيير شؤون الدولة وإدارة المرافق العامة فيها .
وحيث أن الجزء يأخذ حكم الكل ولا ينفرد عنه بحكم مختلف .

وتأسيساً على ما تقدم :
ترى المحكمة الاتحادية العليا إن تعبير (الموازنة التكميلية) ينصرف إلى ما ينصرف إليه تعبير (الموازنة العامة) المنصوص عليها في المادة (٥٧) من دستور جمهورية العراق حكماً وإن الموافقة على (الموازنة التكميلية) شرط لازم لإنفاذ فصل الانعقاد التشريعي الذي تعرض فيه .
أنتهى .

وفاء *